

والفرق بين التغير المأهول والتغير المسمى كما اذا استعمل بالماء ما يوافقه في صفاته
كما الورع المنقطع الرائحة وماء الشجر والماء المستعمل فان قدر ان لو كان الواقع غيره
بما يدرك بالحواس ويسلبه الطهورية فانما حكم بسلب طهورية هذا الماء الذي وقع
فيه من المائع ما يوافقه في صفاته والفرق بسلبه الطهورية ولو تغير الماء بالتراب
المطروح فيه فمقداره طهور على الصحيح والمغير بالماء فيه اوجه اصحاب بسلب طهور
الجبلي دون الماء ولو تغير الماء بأوراق الاشجار التي تنثره بنفسها ان لم تنفث في الماء
فوطهور على الظاهر وان تنفثت واشتعلت فاجرة الاضغانه باق على طهوريته لعسر
الاحتراز منه فلو طهرت الوراق في الماء قصدت تغيرها بالمذهب انه غير طهور سواء
طهرها في الماء صحية او مدفون فواء اعلم قال وما حلت فيه نجاسة وهو دون
الثلاثين وكان فلتين فغير هذا هو القسم الرابع من المياه وهو كما ذكره ينقسم الى قليل وكثير
فالماء القليل نجس بلا قائل النجاسة المؤثرة سواء تغيرا ام لا كما اطلق الشيخ لغيره قوله
صفاة عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خطا وفي رواية نجسا فذلك قلتين يعني انه اذا كان
دون القلتين بقاء في النجاسة واحتراز بالنجاسة المؤثرة عن النجاسة غير المؤثرة قال النووي
في الروضة كالميتة التي لا ينظر لها سائلة مثل الزباب والخنفسس ونحوها وكما لنجاسة
التي لا يدركها الطرف وما اذا ولغت الهرة التي نجس فيها ثم غابت واحتل طهارتها فهذا
فان الماء القليل لا ينجس بهذه الصورة ويستثنى ايضا اليسير من الشعر النجس فلا ينجس
الماء القليل صرح به النووي في باب الوراق من زبانا ونقله عن الاصحاب قال ولا ينجس
بشعر الودي في الاصح الذي تم قال ويوح اليسير في العرف قال الامام لعله يغلب استثنائه لكنه
قال في شرح المذهب يعوق الشعرة والشعرين والثلاث ويستثنى ايضا اجبروات اذا كان
على سفدة نجاسة ثم وضع في الماء فانه لا ينجسه على الاصح لمصلحة صونه ذكره الرافعي
بشرائط الصلاة بخلاف ما لو كان مستقرا بجزءه فانه ينجسه باحداه كما قال في شرح الهدى
المستقر بالجزء ونحوه بملكه الاحتراز ويستثنى ايضا اذا اكل الصبي شيئا نجسا ثم شرب واستعمل
طهارة فهو كالله فانه لا ينجس الماء القليل ذكر ذلك ابن الصلاح وهي مسألة صفة واما
مالك رحمه الله الماء القليل لا ينجس الا بالتغير بالكثير وهو جوف من ذهبنا واغتارده
الرؤياني وفي قول قديم ان الماء اجازي لا ينجس الا بالتغير واقتاره جماعة منهم العراقي
والبيضاوي في كتابه نهاية التصوي وهو جوف من ذهبنا النخل لان دلالة خلق الله الماء
طهورا دلالة نطقه وهي ارجح من دلالة المعنوي في قوله عليه الصلاة والسلام اذ ابلغ الماء
قلتين احببوا ما الكثير وهو قلتان فصاعدا فلا ينجس الا بالتغير بالنجاسة لقوله
عليه

صلى الله عليه وسلم خلق الله الماء طهورا الحديث والاجماع منع على
نجاسته بالتغير لا فرق بين تغير التغير اليسير والكثير وسواء ان تغير
الطعم واللون او الرائحة وهذا لا خلاف فيه هنا بخلاف ما مر في التغير
بالطاهر وسواء كانت النجاسة المادية للماء مخالطة او مجاورة وفي
وصيه سناذان النجاسة المجاورة لا تجسه وقوله حلت فيه نجاسة
احتراز به عما لو تروح الماء بحبيبة ملتصقة على سطح الماء فانه لا ينجس لونه
الملاقاة وقوله فتغيرا احتراز به عما اذا لم يتغير الماء الكثير بالنجاسة وقد
تكون قليلة وتستهلك في الماء فانه لا ينجس ويستعمل جميع الماء على المذهب
الصحيح وفي وجه يوجب قدر النجاسة ولو وقع في الماء الكثير نجاسة توافقه له
في صفاته كبول منقطع الرائحة فانما قدره على ما تقدم في الطهارات
ولو وقع في الماء الكثير نجاسة جامدة فتولات الاله ظهري يجوز له ان يتعرف
من اي موضع مشاء ولا يجب التباعد لا يطاهر كله والموتل الاخرانه يتبين
عن النجاسة قدر القلتين ولو تغير بعض الماء الكثير فالاصح في الرافعي
الكثير نجاسة جميع الماء ولا يصح في زيادة الروضة ان كان الباقي دون
القلتين فنجس والا فطاهر ورجح الرافعي في الشرع الصغير والله اعلم
فرع في زيادة الروضة اذا وقع في الماء نجاسة وشك هل هو قلتان ام
لا فالذي جزم به الماوردي واحضرون انه نجس لتحقق النجاسة وللما
فيه احتمال والاحتراز بل الصواب الجزم بطهارته لان الاصل طهارته ولا